الأمم المتحدة

A/54/620 S/1999/1178

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 November 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٦٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة إسرائيل لدة الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى الرسالتين المؤرختين ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (A/53/1050-S/1999/971) و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (A/54/435-S/1999/1023) الموجهتين إليكم من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة.

فمثل هذه الرسائل الروتينية ليست سوى محاولة لإخفاء أن حكومة لبنان مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الوضع الهش القائم على طول حدودها الجنوبية، وأنها مستمرة في رفض ما هو متاح من وسائل لحل التراع.

بل إنه حتى على الرغم من قطع خطوات كبيرة نحو التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، لا يزال لبنان يؤيد علنا حملة إرهابية ضد دولة مجاورة. وعلاوة على ذلك، يرفض لبنان الاستجابة للدعوات المتكررة التي وجهتها إليه إسرائيل للتفاوض بشأن حل يعيد السلام والأمن على طول الحدود المشتركة بين البلدين، وبخاصة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وعلى مدار ما يقرب من سنتين منذ توجيه هذه الدعوة، اختار لبنان على العكس من ذلك أن يسمح باستمرار التراع وتصاعد الخسائر البشرية. وبالتالي، فإن لبنان هو المسؤول عن استمرار التراع.

وأود أن أذكّر بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الذي يقضي بأن السيادة تنطوي على مسؤولية عدم السماح في أراضيها بتنظيم أعمال إرهابية والتحضير لها أو شنها.

181199 181199 99-35254 (A)
9935254

وسياسات لبنان تتناقض بصورة مباشرة مع هذا الحكم. فالجماعات التي تعمل انطلاقا من الأراضي اللبنانية تقوم علنا بعمليات إرهابية موجهة ضد وجود إسرائيل المجاورة، ولا يتخذ لبنان أية إجراءات لمنعها أو فرض قيود عليها. ومؤخرا، دعا الشيخ حسن نصر الله، الأمين العام لميليشيات حزب الله التي تتخذ من لبنان قاعدة لها، إلى شن "هجمات انتحارية" داخل إسرائيل، معلنا أن ذلك "سيؤدي إلى طرد اليهود من فلسطين وتمكين أجيالنا القادمة من رؤية تحريرها" (صحيفة "الحياة"، لندن، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩). كما أعلن زعيم منظمة الجهاد الإسلامي، التي تعمل في لبنان: "هذه جبهة مفتوحة لتحرير فلسطين، خاصة وأن الجيش الإسرائيلي يحتل جزءا من الأراضي اللبنانية، وهناك مجال واسع للمقاومة التي تخدم مشروع الجهاد الإسلامي الذي يسعى إلى تدمير الكيان الصهيوني" (تصريح نقلته صحيفة "الحياة" عن رمضان عبد الله شلاح، زعيم حركة الجهاد الإسلامي، نقلا عن Mideast Mirror، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

إن هذه المواقف تنسف دعاوى المسؤولين اللبنانيين القائلة بأن هذه الجماعات تقتصر على أعمال "المقاومة" (A/53/878-S/1999/333)، وتوضح في حقيقة الأمر انهم "يقاومون" وجود دولة إسرائيل في حد ذاته. ومع ذلك، وبما يتناقض مع القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) ومع القواعد الدولية، لا يفعل لبنان شيئا لتفكيك هذه المنظمات الإرهابية أو تجريدها من السلاح. بل على العكس من ذلك، فإن رئيس وزراء لبنان يتبنى "جهادهم" و"مقاومتهم" المزعومة (صوت لبنان، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩).

وهذه السياسة تتفق مع استمرار لبنان في رفض حل النزاع عن طريق التفاوض.وتجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ لا يدعو فحسب إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، وإنما يدعو أيضا إلى استعادة السلام والأمن الدوليين وعودة السلطة الفعلية لحكومة لبنان إلى المنطقة. والاستعداد المعلن من جانب لبنان لاستضافة بنية أساسية إرهابية معقدة، والسماح بتعزيزها بصورة منتظمة، وتأييد عملياتها ضد بلد مجاور، هو أمر يتعارض تماما مع أحكام البندين الأخيرين من القرار.

وإلى جانب رفض التفاوض بشأن التوصل إلى حل سلمي، لا تترك سياسات لبنان لإسرائيل بديلا سوى ممارسة حقها السيادي في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي. ومع ذلك، فإن إسرائيل تدعو مرة أخرى حكومة لبنان إلى بدء التفاوض بشأن حل يهدف إلى استعادة السلام والأمن على طول حدودنا المشتركة.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع)آرون جاكوب

القائم بالأعمال